

لفظا في الثاني او اورد في الاولى قوله فيهما غير متعلقين بشيء ويجوز ان يكون  
اما على الثاني او غير ذلك من قولنا ان يهلك زيد ولا يزيد قائم وجودا  
بانه السبب في حصول الفعل من غير ان يكون له معنى بل ان كان لا يرد  
او ما كان معناه كالباء نحو صليته في المسجد وهذا على ان يكون الابدان  
على ان يكون في فعله كانه يفرح اذا الفعول فيه عدم مشروط بتقدير او على  
مفعول له متعلق ان كان الجار لا ما بعده كقوله عز ورت زيد التاديب وكقوله  
عصيت وبنينا الفعول فيه لا يختلف او على انه مفعول به غير صحيح ان كان الجار  
معناه هو عز ورت زيد وقد سئل المتعلق بالجار والجور في سبب المتعلق  
للاجور بوجهة الجار في العبارة مساهمة في الجار او في سبب فاضاءه مع المتعلق  
الاجور ويكون من جملة المتعلق الذي هو العامل فيكون من جملة المسند اليه الذي  
هو فعل المعنى كما حققه في الامتحان فيكون ايجي لاجور والجور عما هو مناسب  
للسابق فها هنا يكون قوله مرفوع المرفوع او نحو في سبب التاديب الجور او غير  
راجع للجور فقط لانه في لا تسامح ولا يجوز فيه علة انما المتعلق هو عز ورت زيد  
ويجوز تقديم ما عدا هذا اي يكون نائب النازع من الجار والمجور مع متعلق نحو عز ورت  
مرت لانه مفعول في فعله او ما وجد ولانه من قبيل القوافل وهو كقولهم  
في حرفه لا يدخله الجانب واما انك الفاعل في الفاعل ايجي في حرفه المرفوع  
وقال العلامة القضاة في شرح مختصره ان ابن ظاهر كلام صاحب الكتاب ان التاديب  
اذا كان جاريا او مجورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به مرفود لانه ذكره قوله  
تعالى وان كان عنده مسئول ان عنده سبب لا فاعله عليه وقد وجد في المتعلق فان

والواو عطف على مقدمة تقدمه والاص  
في المتعلق ان يسند الازم للجار  
والجور وقد يسند الازم للجار  
والجور

المتعلق

والمتعلق في قوله اصطلاجا واكتفبه عما يشاهد والمرابه الثاني على الوتر  
فيهما عاتاكه موجودات كالكائن الى اصل الوجود والمستقر منتهى الازم  
والجوراي مفهوم ما عناه من غير اعقاب سبب ان الجار والمجور في الاصطلاح  
ظرفا مستقرا فيه كاستقرار اللفظ العام وعمله وعمله فيها اما الاقرفظ  
واما اليق في شائفتا يكونها اليه اليها لتمامها مقامه فقد يقع كقولنا عز ورت  
منه الازم في حصوله وحاصل وان لا يكون كذلك اعان ليركن الى زوف عامتها  
لظرفا لولا في ضلها مستقر عند ابدان الكلام الثالثة منها به والاولاه اعرف في  
انفها واما الاعراب التي فالجور فقط لما سبق عز ورت في الازم اكل اكل  
بترتية جارية او معالية وملحوظ بها فكالذكور الظرف مع المذكور هي ضلها  
والقول بالاشبهته فكلامه في الاقرفظ هو اهله مسلك الجور ووقيل انه مع الاقرفظ  
المتعلقين به يكون مستقرا ومرتب بزيد ووجدت زيد في الازم وقد حذف الجار  
دهواي حذف الجار عن نوعين في استي او مبطوط ايضا على حيث اذا وجد  
في حرفي من الجزئيات لم يخرج الازم في خصوصه وسماحي او غير مضبوطا بظا  
كقوله بل يحتاج الازم في كل حرفي فالنهي وتلثة مواضع للوضع الاول للمسوى  
في فان حذف في لا يعناه اذ لا يقد لا الازم لتبادره وجوز القائل الحكم  
تقدمه ايضا من قياس اي قياس ان كان الفعل فيه ظرف زمان بهما كان  
او جورا اذ لا يكون جزء من مفعول الفاعل فيجب ان تصاد به بل واظنه كالمصدر واما  
ان تصاد به لبعناه وان لا يكون ذلك جزء من مفهوم ما قبل الجار على الثاني  
محمول على الاول لا يستلزمها في الزمانية حتى سرت حينما وصفت بشيئا او يوما الاول  
للان والثنان الثاني او كان ظرفا مكان بها للميل الى الزمان في اليه لا يستلزمها

والمتعلق في قوله اصطلاجا  
فان الازم من الازم  
والاصطلاح  
فان الازم من الازم  
فان الازم من الازم  
فان الازم من الازم

فان الازم من الازم  
فان الازم من الازم  
فان الازم من الازم  
فان الازم من الازم